مجلس المستشارين الرباط في: 28/06/2022

مجموعة العدالة الاجتماعة والت رقم السؤال: 838

إلى السيد الأمين العام للحكومة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول تكليف مكاتب استشارة من القطاع الخاص بإعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيد الأمين العام للحكومة المحترم،

تضطر بعض القطاعات الوزارية للاستعانة بخدمات شركات استشارة من القطاع الخاص لإعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تدخل ضمن اختصاصها، ويشكل هذا الأمر مبعث قلق مرتبط بالسيادة التشريعية خاصة أن المنافسة حول صفقات هذه الاستشارة تفتح أمام مكاتب الدراسات الأجنبية. وهو ما يقتضي تعزيز هيئة المستشارين القانونيين للوزارات بالموارد البشرية اللازمة حتى يتسنى لها تلبية كافة الطلبات التي تعبر عنها القطاعات الوزارية فيما يتعلق بإعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية.

لذا، نسائلكم السيد الأمين العام للحكومة المحترم:

- عن الاحتياطات التي يتعين اتخاذها لحماية السيادة التشريعية للمملكة وتجنب تأثرها بتوجهات مكاتب الاستشارة الخاصة، الاجنبية والوطنية.

-عن الإجراءات التي تنوون القيام بها لتعزيز هيئة المستشارين القانونيين للوزارات وتقوية كفاءات المصالح القانونية لدى القطاعات الحكومية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

بن فقيه محمد